ملحق معلوماتي

عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وقت توليه "إدارة شئون البلاد"

1. المجلس الأعلى للقوات المسلحة : ملف معلوماتي[39]

أولاً: النشأة والمهام:

تم تشكيل "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" من قبل الرئيس جمال عبد الناصر بموجب القانون رقم 4 لعام 1968م، بعد هزيمة البلاد في حرب 1967م، وكان الهدف الرسمي من تشكيله هو تنسيق استراتيجية وعمليات القوات المسلحة في زمن الحرب، ولهذا السبب سعى الرئيس أنور السادات إلى الحصول على مشورته قبل حرب 1973(1).

39https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%8A/

واضطلع "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" بدور احتفالي بصورة أكثر عقب توقيع "اتفاقات كامب ديفيد" عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979.

وعلى النقيض من مكانة "مجلس الدفاع الوطني"، لم يكن وضع "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" مصوناً في الدستور، وبدا أنه لا يجتمع إلا في المناسبات السنوية للحروب السابقة، في عهد حسني مبارك "ذكري حرب أكتوبر" ومع ذلك، ففي أعقاب ثورة يناير 2011م، التي أطاحت بمبارك، تغير دور "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" بصفة جوهرية، وأصبح هو من يمتلك إدارة الدولة، وأصبحت له صلاحيات واسعه.

وفي منتصف عام 2011م، اتخذ المجلس قراراً استثنائيا، يقضي بأن أعضاءه لن تنتفي عنهم الصفة العسكرية حتى لو تم إخراجهم من الخدمة بسبب ما أو عند إحالتهم للمعاش، وأنهم يظلوا على قوة الاستدعاء للمجلس ، وبالتالي أي قائد عسكري يصبح عضواً في "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" في أي وقت من بعد 2011، وإلى وقتنا هذا يُصبح مستدعي على قوة المجلس حتى لو خرج من الخدمة، ولا يتسنى لأي قائد أن يأخذ قراراً منفرداً إلا بعد أن يرجع إلى المجلس ويأخذ موافقة أعضائه الحاليين والمستدعيين، كالرغبة في الترشح لرئاسة الجمهورية أو الرغبة في الترشح في الانتخابات البرلمانية والي ما شابه ذلك.

ثانياً: تشكيل "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" في أعقاب ثورة يناير:

الاسم	المنصب
١-محمد حسني مبارك	رئيس الجمهورية الأسبق
٢-المشير محمد حسين طنطاوي	وزير الدفاع الأسبق.
٣-الفريق سامي حافظ عنان	رئيس الأركان الأسبق.
٤-الفريق مهاب مميش	قائد القوات البحرية الأسبق.
٥-الفريق رضا محمود حافظ	قائد القوات الجوية الأسبق.
٦-الفريق عبدالعزيز سيف الدين	قائد قوات الدفاع الجوي الأسبق.
٧-اللواء حسن الرويني	قائد المنطقة المركزية العسكرية الأسبق.
٨-اللواء محمد فريد حجازي	قائد الجيش الثاني الأسبق ورئيس الأركان الحالي. رقي لرتبة فريق
٩-اللواء صدقي صبحي	قائد الجيش الثالث الميداني الأسبق ووزير الدفاع الحالي رقي لرتبة فريق أول
١٠-اللواء نبيل محمد فهمي	قائد المنطقة الشمالية الأسبق.
١١-اللواء محسن الشاذلي	قائد المنطقة الجنوبية الأسبق.
١٢-اللواء محمود حجازي	قائد المنطقة الغربية العسكرية، مع إدارة هيئة التنظيم والإدارة، رقي لرتبة فريق فيما بعد وأصبح رئيساً للأركان سابقا
١٣-اللواء أحمد يوسف عبدالنبي	قائدًا قوات حرس الحدود الأسبق
١٤-اللواء محسن الفنجري	مساعد وزير الدفاع السابق
١٥- اللواء عادل عمارة	مساعد وزير الدفاع مسؤولا عن ملف أراضي الدولة في هيئة التنظيم والإدارة التابعة لوزارة الدفاع سابقا.
١٦- اللواء إسماعيل عتمان	مدير إدارة الشؤون المعنوية السابق.
١٧- اللواء ممدوح شاهين	مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية والدستورية.
١٨-اللواء محمد سعيد العصار	رئيس هيئة التسليح الأسبق.
١٩-اللواء مختار الملا	مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية سابقا.
٢٠-اللواء طارق المهدي	أحد مساعدي وزير الدفاع وقت الثورة، أسندت إليه مهمة تسيير أعمال اتحاد الإذاعة والتلفزيون في فبراير ٢٠١١.
٢١-اللواء محمد صابر عطية	رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة الأسبق
٢٢-اللواء طاهر عبدالله	رئيس الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة الأسبق
٢٣-اللواء ممدوح عبد الحق	مساعد وزير الدفاع الأسبق
٢٤-عبدالفتاح السيسي	مدير المخابرات الحربية وقتها

ثالثاً: القانون رقم 20 لسنة 2014م

م	الاسم	م	الاسم
١	رئيس الجمهورية	١٤	رئيس هيئة التسليح للقوات المسلحة
٢	وزير الدفاع	١٥	رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة
٣	رئيس أركان حرب القوات المسلحة	١٦	رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة
٤	قائد القوات البحرية	١٧	رئيس هيئة القضاء العسكري
٥	قائد القوات الجوية	١٨	قائد الجيش الثاني الميداني
٦	قائد قوات الدفاع الجوي	١٩	قائد الجيش الثالث الميداني
٧	مساعدا وزير الدفاع للشئون القانونية والدستورية.	٢٠	قائد المنطقة المركزية العسكرية
٨	أمين عام وزارة الدفاع	٢١	قائد المنطقة الشمالية العسكرية
٩	قائد قوات حرس الحدود	٢٢	قائد المنطقة الجنوبية العسكرية
١٠	رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة	٢٣	قائد المنطقة الغربية العسكرية
١١	رئيس هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة	٢٤	مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع
١٢	رئيس هيئة التدريب للقوات المسلحة	٢٥	مدير إدارة شئون ضباط القوات المسلحة
١٣	رئيس هيئة الإمداد والتموين للقوات المسلحة	٢٦	قائد القيادة الموحدة لمنطقة شرق القناة (فبراير ٢٠١٥)

:

وذلك وفقاً للقانون رقم 20 لسنة 2014م، الذي أضفى الطابع الرسمي على هيكل "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" ومهمته، والذي أصدره الرئيس المؤقت بعد أحداث الثالث من يوليو 2013م "عدلي منصور" يتكون "المجلس" من خمسة وعشرين عضواً، ثم أصبحوا فيما بعد 26 بعد استحداث منصب قائد القيادة الموحدة في سيناء .

مهام المجلس العسكري طبقا للقانون 2014/20 : (2)

1. تحديد الأهداف والمهام الاستراتيجية بما يحقق الأهداف السياسية وأهداف السياسة العسكرية التي تحددها القيادة السياسية للدولة.
2. حديد حجم وشكل القوات المسلحة وتركيبها التنظيمي والتطور المستقبلي.
3. الاستعداد القتالي للقوات المسلحة.
4. إعداد سياسة استكمال القوات المسلحة وأسس التعبئة لها.
5. وضع سياسة إيواء القوات المسلحة ودراسة حالة الانضباط العسكري والروح المعنوية.
6. إقرار سياسة تدريب القوات المسلحة وإجراء المناورات والتدريبات المشتركة.
7. إقرار سياسة تجهيز مسارح العمليات الحربية.
8. إعداد مشروعات القوانين والقواعد المنظمة لخدمة الأفراد بالقوات المسلحة والاقتراحات الخاصة بنظام التجنيد.
9. إقرار سياسة المحافظة على أمن وسلامة القوات المسلحة.
10. استعراض تقارير قادة الأفرع الرئيسية ورؤساء الهيئات وقادة الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية ومديري الإدارات للوقوف على حالة الاستعداد القتالي للقوات المسلحة.
11. دراسة إعلان حالة الحرب أو إرسال قوات عسكرية إلى خارج الدولة.
12. إعداد تقدير الموقف السياسي العسكري.
13. إصدار وثيقة التهديدات والتحديات العسكرية للدولة.
14. إعداد وثيقة السياسة العسكرية.
15. إعداد الدولة للحرب أو الدفاع بالتعاون مع مجلس الدفاع الوطني ومجلس الأمن القومي .

16. التعاون والتنسيق مع مجلس الأمن القومي بشأن تحديد العدائيات الداخلية ارتباطا بدور القوات المسلحة في هذا الشأن.
17. الموافقة على تعيين وزير الدفاع ويسري ذلك لدورتين رئاسيتين كاملتين اعتبارا من تاريخ العمل بدستور 2014.
18. إبداء الرأي في إعلان الحرب أو إرسال القوات المسلحة في مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة.
19. أي موضوعات أخرى يرى وزير الدفاع عرضها على المجلس مثل الأوضاع الاقتصادية في البلاد والأوضاع الأمنية، وضع خطط مواجهة الاحتجاجات.

ضوابط تنظيمية

نص القانون على أن يشكل برئاسة وزير الدفاع، وعضوية رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وقادة القوات البحرية والجوية، والدفاع الجوي، ومساعدي وزير الدفاع، وأمين عام وزارة الدفاع، وقائد قوات حرس الحدود، ورؤساء هيئات عمليات القوات المسلحة، والتنظيم والإدارة للقوات المسلحة، والتدريب للقوات المسلحة، ورؤساء هيئات الإمداد والتموين، والتسليح، والهيئة الهندسية للقوات المسلحة. وتضمن تشكيل المجلس، بحسب القرار، رئيسي هيئتي الشؤون المالية للقوات المسلحة، والقضاء العسكري، وقادة الجيشين الثاني والثالث الميدانيين، وقادة المناطق المركزية العسكرية، والشمالية العسكرية، والجنوبية العسكرية، والمنطقة الغربية العسكرية، ومديري إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع، وشؤون ضباط القوات المسلحة. ويكون رئيس أركان حرب القوات المسلحة نائباً لرئيس المجلس، ويتولى أمين عام وزارة الدفاع أمانة سر المجلس، ويحدد وزير الدفاع أعضاء المجلس من مساعدي الوزير للتخصصات المختلفة. (المادة الأولي/ الفقرة الأولي).

أ. يجوز بقرار من رئيس الجمهورية، ضم أعضاء بالمجلس من قيادات القوات المسلحة (المادة الأولي/الفقرة الثانية)

2. يدعو وزير الدفاع المجلس للانعقاد مرة كل 3 أشهر، وكلما دعت الضرورة لذلك، ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، وتصدر قرارات وتوجيهات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة قيام حرب أو إعلان التعبئة العامة يعتبر المجلس منعقداً بصفة مستمرة".
3. لرئيس الجمهورية دعوة المجلس للانعقاد كلما دعت الضرورة لذلك، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة الاجتماع في حالة حضوره (المادة الثانية/ الفقرة الثانية)
4. "لوزير الدفاع دعوة أي من قيادات القوات المسلحة أو من يرى من المختصين أو الخبراء من خارج القوات المسلحة لحضور اجتماع المجلس إذا تطلبت دراسة الموضوعات المعروضة ذلك، دون أن يكون لهم صوت معدود" (المادة الثالثة/ الفقرة الأولي)
5. يحق للمجلس استدعاء أي وزير عند الحاجة، وللحديث بشأن موضوع بعينه (المادة الرابعة)
6. تصدر قرارات المجلس في صورة قرار أو توجيه من وزير الدفاع، وتوقع محاضر وقرارات المجلس من رئيسه وأمين سر المجلس وترسل للجهات المختص للتنفيذ (المادة الخامسة).

رابعاً: تشكيل المجلس العسكري أكتوبر 2017:

بعد إقالة رئيس أركان القوات المسلحة الفريق محمود حجازي، في 28 أكتوبر 2017، جاء التشكيل على النحو التالي:

الاسم	المنصب
١- عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي.	طبقاً للدستور المصري فإن السيسي حالياً هو القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية.
٢-الفريق أول صدقي صبحي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة	وزير الدفاع المصري والقائد العام للقوات المسلحة (رئيس المجلس)
٣-الفريق محمد فريد حجازي نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة	رئيس أركان حرب القوات المسلحة (نائب رئيس المجلس)
٤- اللواء أركان حرب محمد عبدالله أمين سر المجلس الأعلى للقوات المسلحة	أمين عام وزارة الدفاع (أمين سر المجلس)
٥-الفريق يونس المصري	قائد القوات الجوية
٦-الفريق على فهمى محمد على فهمى	قائد قوات الدفاع الجوي
٧-الفريق أحمد خالد حسن سعيد أحمد	قائد القوات البحرية
٨- اللواء أركان حرب باسم رياض هلال	قائد قوات حرس الحدود
٩-اللواء أركان حرب خالد مجاور	قائد الجيش الثاني الميداني
١٠-اللواء أركان حرب محمد رأفت سليمان الدش	قائد الجيش الثالث الميداني
١١-اللواء أركان حرب أيمن عبد الحميد عامر.	قائد المنطقة المركزية العسكرية.
١٢- اللواء أركان حرب على عادل عشماوي	قائد المنطقة الشمالية العسكرية.
١٣- اللواء أح شريف سيف الدين حسين	قائد المنطقة الجنوبية العسكرية
١٤- اللواء أركان حرب شريف فهمى بشارة	قائد المنطقة الغربية العسكرية
١٥-اللواء أركان حرب وحيد عزت	رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة
١٦-اللواء أركان حرب عبد المحسن موسى.	رئيس هيئة التسليح بالقوات المسلحة
١٧-اللواء أركان حرب ناصر عاصي	رئيس هيئة التدريب بالقوات المسلحة
١٨-اللواء أركان حرب صلاح الدين حلمى	رئيس هيئة الإمداد والتموين للقوات المسلحة
١٩-اللواء أركان حرب محمد أمين نصر.	رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة
٢٠-اللواء عماد عبد العزيز	رئيس هيئة القضاء العسكري
٢١-لواء أركان حرب عبد الغنى الصغير.	رئيس هيئة التنظيم والإدارة
٢٢-اللواء ممدوح شاهين.	مساعد وزير الدفاع للشئون الدستورية والقانونية.
٢٣-اللواء أركان حرب محمد فرج الشحات.	مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع
٢٤-اللواء أركان حرب خيرت بركات.	مدير إدارة شئون ضباط القوات المسلحة
٢٥-اللواء أركان حرب كامل الوزير	رئيس الهيئة الهندسية
٢٦-اللواء أركان حرب محمد المصري	قائد القيادة الموحدة لمنطقة شرق القناة

EGYPTIAN INSTITUTE

خامساً: أعضاء المجلس السابقين الذين ينطبق عليهم قانون الاستدعاء:

بجانب القيادات التي تمثل "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" 2017، يتواجد قادة آخرون يشاركون في عضوية "المجلس" من بعد ثورة 25 يناير 2011م والي وقت قريب، كونهم قيادات عليا داخل الجيش المصري، فالمجلس بتشكيله الجديد استقر في شهر أكتوبر 2017م، وكانت القيادات التي شاركت في المجلس ثم تم إخراجها بالإضافة إلى القيادات التي تمت تغير مناصبها داخل المجلس العسكري على النحو التالي:

الاسم	المنصب
١-الفريق محمود حجازي	رئيس الأركان السابق
٢-الفريق عبدالمنعم التراس	قائد قوات الدفاع الجوي السابق.
٣-الفريق أسامة منير ربيع	قائد القوات البحرية السابق.
٤-الفريق أسامة الجندي	قائد القوات البحرية الأسبق.
٥-اللواء أركان حرب أحمد وصفي	قائد الجيش الثاني الميداني الأسبق.
٦-اللواء أركان حرب ناصر العاصي	قائد الجيش الثاني الميداني السابق رئيس هيئة التدريب الحالي .
٧-الفريق أسامة عسكر	قائد الجيش الثالث الميداني الأسبق.
٨-اللواء صلاح البدري	مدير المخابرات الحربية السابق.
٩-اللواء محمد فريد التهامي	مدير المخابرات العامة السابق.
١٠-اللواء أركان حرب سعيد عباس	قائد المنطقة الشمالية الأسبق.
١١-اللواء أركان حرب محمد سليمان الزملوط	قائد المنطقة الشمالية الأسبق.
١٢-اللواء أركان حرب محمد لطفي يوسف	قائد المنطقة الشمالية السابق.
١٣-اللواء أركان حرب محمد عرفات	قائد المنطقة الجنوبية الأسبق.
١٤-اللواء أركان حرب يحيي طه الحميلي	قائد المنطقة الجنوبية السابق.
١٥-اللواء أركان حرب محمد المصري	قائد المنطقة الغربية الأسبق قائد المنطقة الموحدة الحالي.
١٦-اللواء أركان حرب وحيد عزت	قائد المنطقة الغربية السابق رئيس هيئة العمليات الحالي.
١٧-اللواء أركان حرب محمد سعيد العصار	رئيس هيئة التسليح السابق.
١٨-اللواء أركان حرب أبو الدهب	رئيس هيئة التنظيم والإدارة السابق.
١٩-اللواء أركان حرب توحيد توفيق	رئيس هيئة العمليات السابق.
٢٠-اللواء أركان حرب محسن الشاذلي.	رئيس هيئة العمليات السابق
٢١-اللواء أركان حرب جمال إسماعيل	رئيس هيئة الإمداد والتموين.
٢٢-اللواء أركان حرب إبراهيم النصوحي	رئيس هيئة التدريب الأسبق.
٢٣-اللواء أركان حرب طاهر عبدالله	رئيس الهيئة الهندسية الأسبق.
٢٤-اللواء أركان حرب عماد الألفي	رئيس الهيئة الهندسية السابق.
٢٥-اللواء أركان حرب مدحت غزي	رئيس هيئة القضاء العسكري السابق.
٢٦- اللواء أحمد إبراهيم.	قائد قوات حرس الحدود.
٢٧-العقيد أحمد علي	المتحدث العسكري الأسبق.
٢٨-العميد محمد سمير	المتحدث العسكري السابق.
٢٩-اللواء عبد المرضي عبد السلام	رئيس هيئة الإمداد والتموين السابق

2. مزيد من المعلومات حول "المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كلفه مبارك بإدارة شئون البلاد عند تنحيه عن منصب رئيس الجمهورية"[2]

المشير محمد حسين طنطاوي

يتألف المجلس الأعلى للقوات المسلحة من قادة عسكريين، برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي (مواليد 1935)، وزير الدفاع السابق والقائد العام للقوات المسلحة المصرية. بعد أن تولى السلطة، تصرف طنطاوي عملياً كرئيس للبلاد، رغم تشكيل حكومة انتقالية.

في حين لم تثق أغلب القوى والحركات السياسية بالمؤسسة العسكرية، خلق الوضع غير الآمن على نحو متزايد في البلاد – الناجم عن غياب الشرطة وقوات الأمن من جهة والأعمال الإجرامية من جهة أخرى – قاعدة دعم للقوى العسكرية بين المواطنين. عزز هذا الشعور تضخيم وسائل الإعلام لحالة انعدام الأمن في البلاد وإلقاء اللوم على الثوار، لا سيما أولئك الذين بقوا في ميدان التحرير. فبدأ المجلس الأعلى

---

[2] المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية (2011 - 2012) (fanack.com)

للقوات المسلحة، الذي كان بحاجة للمساعدة، محادثاته مع أكبر جماعة معارضة، جماعة الإخوان المسلمين. في بادئ الأمر، لم يكن التعاون بين الجيش والإخوان المسلمين سهلاً، والذي ظهر في اللجنة التي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أنشأها لغرض تعديل دستور 1971. ترأس هذه اللجنة طارق البِشْري، وهو قاضٍ بارز معروف بتعاطفه مع الإخوان المسلمين، وكان من أعضائها محامي الإخوان المسلمين المعروف النائب السابق صبحي صالح.

كان الدستور مثار جدل منذ البداية، لأنه تم تعليقه بعد استقالة مبارك مباشرة بهدف صياغة دستور جديد بعد إجراء انتخابات حرة. ومع ذلك، لم يدفع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقط لإجراء بعض التعديلات البسيطة على دستور 1971 للموافقة عليها قبل الانتخابات، وإنما أيضاً أضاف مواد عديدة تتضمن تدابير للحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، أو بالأحرى، الحد من احتمالات الترشيح للرئاسة – بعد إجراء استفتاء شعبي عليها وتمريرها على أنها "إعلان دستوري جديد". وكانت النقاط الإشكالية أن الدستور يفتقر إلى تفاصيل حول طبيعة النظام الانتخابي ويشوبه الغموض حول الانتقال الموعود للسلطة إلى حكومة مدنية.

جرى الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011. فدعا الإخوان المسلمون والسلفيون إلى التصويت بـ "نعم"، وتم قبول التعديلات بنسبة 78% في أكبر إقبال للناخبين في التاريخ المصري: 46%. ويعزى الإقبال في الغالب إلى استمرار النشوة بعد الثورة مباشرة. ولكن مع مرور الوقت، تبددت النشوة. فقد أصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إبقاء قانون الطوارئ الذي كان سارياً منذ عام 1981؛ فقام الجيش باعتقال وسجن وتعذيب الناشطين الثوار ومحاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية؛ كما قام بإخضاع مجموعة من الناشطات إلى ما أصبح معروفاً بـ "اختبار العذرية"؛ وفي البداية نفى الجيش ذلك. كما توانى في اعتقال شخصيات بارزة من النظام السابق وتحديد موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة التي وعد المجلس بعدها

بتسليم الحكم إلى حكومة مدنية. كما واجه الاحتجاجات المتزايدة بالعنف. وبشكل خاص، تم معالجة احتجاجات "ماسبيرو" في أكتوبر 2011، والتي ركزت على حقوق المسيحيين الأقباط، بوحشية: قَتَل الجيش ما لا يقل عن 25 شخصاً، وحرّض على العنف ضد المسيحيين عن طريق التلفزيون الرسمي الناطق باسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما شن المجلس الأعلى للقوات المسلحة حملة على وسائل الإعلام، مقيداً بشكل متزايد حرية التعبير.

في غضون ذلك، ومع استمرار المظاهرات، ازدهر النشاط السياسي. تم تأسيس أحزاب سياسية مختلفة بدأت استعداداتها على الفور للانتخابات المقبلة. ركز الإسلاميون على الانتخابات وأظهروا ولاءهم للجيش من خلال الإقلال من ظهورهم في المظاهرات المتنامية. ورغم جهودهم الرامية إلى إنشاء قاعدة انتخاب ثابتة في الأرياف، والتي ساعدتهم على الفوز في انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر 2011، ألا أن عدم دعمهم للمتظاهرين الذين تعرضوا للهجوم من قبل قوات الأمن بالغاز المسيل للدموع وغاز CR في شارع محمد محمود في القاهرة أفقدهم المصداقية عند القوى الثورية.

ساحة التحرير في فبراير 2012 Photo Shutterstock

وصلت الأمور إلى ذروتها خلال انتخابات مجلس الشورى بين 29 يناير و 22 فبراير 2012 بعد مذبحة مشجعي فريق الأهلي لكرة القدم في بورسعيد في 1 فبراير. فخلال الشوط الأول من مباراة الأهلي والمصري، نشب قتال بين المشجعين، وتعرض لاعبو الأهلي للهجوم. وخرجت الأمور عن السيطرة إلى حد أن 79 شاباً وفتىً لقوا حتفهم وأصيب أكثر من ألف. وكانت المباراة تُبث مباشرة على الهواء على شاشة التلفزيون المصري، وانتشرت المعلومات بسرعة حول عدم وجود فعلي لأي عمليات تفتيش أمنية للزوار الداخلين إلى الملعب. ولم تسمح قوات الأمن بدخول عناصر مسلحة وحسب، بل قامت أيضاً بإزالة الحواجز التي تفصل أنصار الفريقين، وإقفال المخارج، وإطفاء أضواء الملعب.

كان لعدم اتخاذ إجراءات فورية من قبل الجيش أن أثار الغضب؛ وسرعان ما بدأت الشائعات تنتشر على أن هذه المجزرة كانت انتقاماً لتورّط فريق الأهلاوي في الثورة والمظاهرات اللاحقة. وبالتالي، لم يُقحِم الإسلاميون مناقشة مجزرة بورسعيد في مجلس الشعب، الأمر الذي حوّل المظاهرات إلى احتجاجات واسعة ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين. ونظراً لغياب الإدراك العام لأهمية مجلس الشورى في السياسة، فإن هذه العوامل أدت إلى نسبة إقبال ناخبين منخفضة للغاية في انتخابات المجلس الاستشاري، وفاز الإسلاميون مرة أخرى بأغلبية المقاعد.

إحدى المشاكل الأكثر أهمية في الفترة الانتقالية في ظل الحكم العسكري هي عدم الوضوح فيما يخص القانون. فضلاً عن التعديلات التي أضيفت على دستور 1971 التي ذكرناها آنفاً، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانوناً قبل الانتخابات البرلمانية حول تشكيل الأحزاب السياسية الجديدة، ويحظر القانون إنشاء أي حزب سياسي على أساس ديني. إلا أن القانون لم يُنفّذ، وسُمِح لحزب الحرية والعدالة للإخوان المسلمين وحزب النور للسلفيين بالترشيح. حتى أن القوانين

والأنظمة المتعلقة بعملية الانتخابات نفسها لم يتم تطبيقها بالشكل الصحيح في كثير من الأحيان، وافتقرت العملية عموماً إلى الشفافية وفشلت في غرس الثقة لدى الناخبين. وعلاوة على ذلك، فيما كانت البلاد تستعد للانتخابات الرئاسية، أبطلت المحكمة الدستورية العليا مواد القوانين المتعلقة بانتخابات مجلس الشعب، وتم حل المجلس. بالإضافة إلى ذلك، عند فرز أصوات الانتخابات الرئاسية، أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن إعلان دستوري جديد يتضمن تعديلات ومواد جديدة تقيّد صلاحيّات الرئيس الجديد وتضمن السلطة العليا للجيش.

رحم الله اللواء دكتور محمد سعيد العصار الذي توفي في 6 يوليو 2020

وقت ترقيته إلى رتبة فريق

3. أضواء على أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية[3]

تاريخ النشر: 2011/02/28

عرب 48 | "الشرق"

تحرير: عرب 48

يحكم مصر الآن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذى يتكون من 20 عضوا من قادة القوات المسلحة المصرية برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى، وعضوية كل من الفريق سامى حافظ عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة، والفريق عبد العزيز سيف الدين قائد قوات الدفاع الجوي والفريق مهاب محمد حسين مميش قائد القوات البحرية، والفريق رضا محمود حافظ قائد القوات الجوية، اللواء محمد صابر رئيس هيئة العمليات، واللواء حسن الروينى قائد المنطقة المركزية العسكرية، واللواء أركان حرب إسماعيل عتمان مدير إدارة الشئون المعنوية، واللواء محسن الفنجري مساعد وزير الدفاع، واللواء ممدوح شاهين مساعد وزير الدفاع لشئون القانون، واللواء مختار الملا مساعد وزير الدفاع واللواء محمد العطار مساعد وزير الدفاع، واللواء أركان حرب محمد عبد النبي قائد قوات حرس الحدود، واللواء أركان حرب محمد حجازي قائد الجيش الثاني الميداني، واللواء أركان حرب صبحى صدقي قائد الجيش الثالث الميداني، واللواء أركان حرب حسن محمد أحمد قائد المنطقة الشمالية،

[3] https://www.arab48.com/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B1/2011/02/28/%D8%A3%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

واللواء أركان حرب محسن الشاذلي قائد المنطقة الجنوبية، واللواء أركان حرب محمود إبراهيم حجازي قائد المنطقة الغربية، بالإضافة إلى رؤساء بعض الهيئات بالقوات المسلحة.

وفيما يلي إطلالة على السير الذاتية لأهم قادة المجلس للتعرف عليهم عن قرب.

المشير محمد حسين طنطاوي

هو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يباشر اختصاصات ومهام رئاسة الجمهورية، ووزير الدفاع والإنتاج الحربي، ولد فى 31 أكتوبر 1935، تخرج طنطاوي فى الكلية الحربية سنة 1956، ثم كلية القيادة والأركان، شارك فى حرب 1967 وحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر 1973 حيث كان قائد وحدة مقاتلة بسلاح المشاة، وبعد الحرب حصل على نوط الشجاعة العسكري ثم عمل فى عام 1975 ملحقا عسكريا لمصر فى باكستان ثم فى أفغانستان.

شغل طنطاوي مناصب قيادية عديدة فى القوات المسلحة قبل تكليف الرئيس السابق حسنى مبارك له بتولي مسئولية القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية. فمن بين المناصب التى تولاها قائد الجيش الثاني الميداني عام 1987، ثم قائد قوات الحرس الجمهوري عام 1988، ثم قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع والإنتاج الحربي فى 1991 برتبة فريق، بعد تسريح الفريق يوسف صبري أبوطالب، ثم بعدها بشهر أصدر السيد الرئيس مبارك قرارا بترقيته إلى رتبة الفريق أول، وفى سنة 1993 صدر قرار جمهوري آخر بترقيته إلى رتبة المشير.

ومن بين المناصب التى تقلدها أيضا: رئيس هيئة العمليات، وفرقة المشاة، الملحق العسكري فى باكستان، قائد فرع التخطيط، قسم العمليات الميدانية للجيش، قائد لواء المشاة، قائد فرقة المشاة، قائد فرع التخطيط والقوات المسلحة والعمليات، رئيس أركان الجيش الثاني الميداني، قائدا للجيش الثاني الميداني، قائد الحرس الجمهوري.

ومن المؤهلات التى حصل عليها المشير طنطاوي: بكالوريوس العلوم العسكرية عام 1956، ماجستير العلوم العسكرية من كلية القيادة والأركان عام 1971، زمالة كلية الحرب العليا عام 1982، كما حصل على وسام الحرية، ووسام الجمهورية العربية المتحدة، ووسام الخدمة المتميزة من باكستان ووسام نهاية الاحتلال ووسام الاستقلال العسكري ووسام النصر ووسام 25 أبريل ووسام الواجب العسكري من الدرجة الثانية ووسام التدريب ووسام الخدمة المتميزة ووسام الشجاعة العسكرية، ووسام القتال السعودي .

ومن الميداليات: ميدالية عيد الثورة العاشر، وعيد الثورة العشرين، والأقدمية ويوم الجيش، وميدالية السادس من أكتوبر، وثلاث ميداليات لتحرير الكويت من مص والكويت والسعودية فضلا عن ميدالية تونسية وأخرى باكستانية.

الفريق سامي حافظ عنان، رئيس أركان حرب القوات المسلحة

رئيس الأركان الحالي للقوات المسلحة المصرية، شارك فى حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر، وكان قائد الفرقة 15 دفاع جوى عام 1997 وقائدا لقوات الدفاع الجوي فى يوليو 2001. صدر قرار جمهوري بتعيينه رئيسا للأركان فى العام 2005.

ولد الفريق سامي حافظ عنان بقرية سلامون القماش مركز المنصورة محافظة الدقهلية، فى فبراير 1948، تلقى العديد من الدورات المتخصصة فى مجال الدفاع الجوي منها دورة قائد كتيبة صواريخ وقائد كتائب صواريخ، كما تلقى دورات فى مجال الدفاع الجوي من روسيا وفرنسا، وحصل على زمالة كلية الدفاع الوطني من أكاديمية ناصر العسكرية، وزمالة كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية.

وتقلد عنان المناصب الآتية:

قائد كتيبة صواريخ فى يوليو 1981، وعمل كملحق عسكري بالمغرب فى أغسطس 1990، وقائد لواء أغسطس 1992، وقائد فرقة دفاع جوى فى يناير 1996، ورئيس فرع عمليات الدفاع الجوي فى يوليو 1998، ورئيس أركان قوات الدفاع الجوي فى يناير

2000، ثم قائد قوات الدفاع الجوي فى 2001، وأخيرا رئيس أركان حرب القوات المسلحة عام 2005.

الفريق الطيار رضا محمود حافظ قائد القوات الجوية

ولد الفريق طيار أركان حرب رضا محمود حافظ محمد فى 3 مارس 1952، وهو القائد الحالي للقوات الجوية. تخرج فى الكلية الجوية عام 1972 بدرجة البكالوريوس فى الطيران والعلوم العسكرية، وشارك فى السنة اللاحقة فى حرب أكتوبر.

كما حصل على ماجستير فى العلوم العسكرية وزميل كلية الحرب العليا الفرنسية وزمالة مديري الجودة بالولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن أنه حاصل على الدورة العليا لكبار القادة بأكاديمية ناصر العسكرية ويحمل نوط الواجب العسكري وميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة ونوط الخدمة الممتازة، ويشغل منصب قائد القوات الجوية منذ عام 2008.

الفريق مهاب محمد حسين مميش قائد القوات البحرية

الفريق مهاب محمد حسين مميش هو قائد القوات البحرية المصرية منذ 27 سبتمبر 2007، خلفا للفريق تامر عبد العليم. وتعد القوات البحرية من أهم أفرع القوات المسلحة، ومهامها حماية السواحل المصرية التى تمتد على أكثر من 2000 كيلو متر من الشريط الساحلي للبحر المتوسط والبحر الأحمر فضلا عن تأمين سلامة الملاحة فى قناة السويس.

الفريق عبد العزيز سيف الدين قائد قوات الدفاع الجوي

يشغل الفريق أركان حرب عبد العزيز سيف الدين منصب قائد الدفاع الجوي، ولد عام 1949، وهو خريج الدفعة 70 فى الكلية الحربية، اشترك فى حربي الاستنزاف وأكتوبر 1973، وتقلد عدة مناصب عسكرية هي: قيادة كتيبة صواريخ فى 1988، ولواء دفاع جوى فى 1995، وفرقة دفاع جوى فى 2000، ورئيس عمليات قوات الدفاع الجوي فى 2001 وقائد قوات الدفاع الجوي منذ أكتوبر 2005.

كما حصل على دورة تدريب أساسي ودورة تدريب قادة على مستوى الكتيبة ودورة تدريب على مستوى لواء ودورة أركان متخصصة من كلية القادة والأركان، كما أنه حاصل على درجة الزمالة من أكاديمية ناصر العسكرية ودورة كبار القادة من أكاديمية ناصر.

ويقول عن الدروس المستفادة من حرب أكتوبر:

إن القوات المسلحة حققت فى حرب أكتوبر 1973 نجاحا بالغا ولا نستطيع أن ننكر أو ننسى أن الضربة التى قامت بها قواتنا الجوية كانت المفتاح الحقيقي لنصر أكتوبر. كما أن قوات الدفاع الجوي كجزء من منظومة القوات المسلحة استطاعت بحائط الصواريخ الشهير أن توفر لقواتنا المسلحة التغطية المناسبة لتنفيذ مهامها القتالية بأقل خسائر ممكنة فى الأرواح والمعدات ولقد خرجنا من هذه الحرب المجيدة بالعديد من الدروس المستفادة ومن أهمها:

1. دور التخطيط العلمي المبنى على الخبرات المكتسبة من ميادين القتال فى تطوير مهام وأساليب استخدام وسائل الدفاع الجوي،
2. وأن الدفاع الجوي نظام متكامل لعناصره المختلفة رادار وإنذار ومدفعية وصواريخ مضادة للطائرات بمختلف أنواعها وحرب إلكترونية ويجب أن يكون قادرا على مجابهة كل التهديدات،
3. فضلا عن أهمية التجهيز الهندسي والإخفاء والتمويه والخداع فى صمود نظام الدفاع الجوي فى المعركة،
4. وضرورة وجود نظام للصيانة والإصلاح قادر على سرعة استعادة الموقف ميدانيا أو فى ورش القاعدة.

ويؤكد الفريق أن السلاح مهما كان قادرا على تنفيذ المهمة فإن ذلك لن يتم إلا بوجود الفرد الذي يمكنه استخدام هذا السلاح بكفاءة تامة ليلا ونهارا وتحت ظروف المعركة بالغة التعقيد. مشددا على أن الضربات الجوية المفاجئة لها تأثير حاسم على الحرب

ككل وسيحاول كل طرف أن يمتلك زمام المبادأة ويجب أن تكون وسائل الدفاع الجوي على أعلى درجات الاستعداد القتالي لمنع حدوث هذه المفاجأة.

ومن الأوسمة العسكرية التى حصل عليها: ميدالية تحرير سيناء، وسام الخدمة العسكرية، وسام التدريب، وسام الخدمة الممتازة، نوط الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة، نوط حرب أكتوبر 1973، وسام ثورة 1952، نوط يوم الدفاع الجوي، وسام ذكرى الاحتفال باليوبيل الفضي لحرب أكتوبر، نوط ذكرى الاحتفال باليوبيل الذهبي لثورة 1952.

اللواء أركان حرب محمود حجازي قائد الجيش الثاني الميداني

هو أحد ضباط سلاح المشاة خريج دفعة 1977 بالكلية الحربية حاصل على دورات أركان حرب ودورات الحرب العليا، تقلد منصب رئيس أركان المنطقة الشمالية العسكرية، شغل منصب رئيس أركان الجيش الثاني الميداني خلفا للواء سيد مبروك.

اللواء أركان حرب محسن الفنجري مساعد وزير الدفاع

تقلد اللواء محسن الفنجري العديد من المناصب قبل أن يتولى منصب مساعد وزير الدفاع، مثل قائد التشكيلات، ورئيس هيئة التنظيم والإدارة.

وفى أقل من 48 ساعة من بدء اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحول اللواء محسن الفنجري مساعد وزير الدفاع إلى قدوة ومثال يحتذى به، خاصة بعدما ألقى التحية العسكرية على أرواح شهداء ثورة 25 يناير فى البيان الثالث للجيش، الذي تم بثه، منذ الجمعة الماضي، على مدار اليوم، وعلى كل القنوات الأرضية والفضائية المصرية والعالمية.

وأكد الكثيرون أن اللواء الفنجري والذين كانوا يجهلون اسمه أو موقعه فى الجيش، أصبح لهم بمثابة فأل الخير، وكلما رأوه على الشاشة استبشروا خيرا بما يحمله معه فى بيانات الجيش من أخبار مطمئنة ومريحة ومحققة لطموحاتهم وآمالهم وتوقعاتهم من مؤسستهم العسكرية.

كما لوحظ أن الفيس بوك امتلأ بصورته خاصة، وهو يلقى التحية العسكرية التى أثارت الحماسة فى أرواح المصريين، تعزيزا للاحترام الذي قدمه الجيش إلى أرواح شهداء الثورة، كما قام الكثيرون بتغيير صورة البروفايل الشخصية بصورة اللواء محسن الفنجري، وتداول الجميع على الفيس بوك والجروبات مقطع فيديو للبيان الثالث، الذي أصبح الفيديو الأكثر مشاهدة. وكتب الكثيرون أن التحية العسكرية لأرواح الشهداء أبكتهم، ولم تكن دموعهم دموع فخر وحزن، وإنما كانت دموع فخر فقط بالشهداء الذين حيتهم المؤسسة العسكرية على الهواء مباشرة وأمام العالم أجمع.

اللواء أركان حرب حسن الرويني قائد المنطقة المركزية العسكرية

من الشخصيات العسكرية المحبوبة لدى الشعب المصري خاصة من المتظاهرين فى ميدان التحرير، تقلد منصب قائد المنطقة الشمالية ثم المركزية العسكرية.

اللواء أركان حرب إسماعيل عثمان مدير إدارة الشئون المعنوية

تقلد منصب مدير إدارة السجلات العسكرية ثم تولى مدير إدارة التجنيد ثم إدارة الشئون المعنوية، وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع منذ القرار الجمهوري بنزول الجيش إلى الشارع فى يوم الجمعة 28 يناير الماضي.

4. المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تشكيله في يونيو 2015

قيادة "المجلس الأعلى للقوات المسلحة "المصرية (انفوجراف)| The Washington Institute

https://youtu.be/oHlveyYZcE0

https://youtu.be/kQwFuU4PV3g

https://youtu.be/TOi5AOiW4aU

5. المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية[4]

مها عزام

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 2012/02

موجز النقاط

1. إن انتقال مصر إلى الديمقراطية قد قوضه إرث ستين عاما تقريبا من الحكم المستمر لرجال من الجيش. وقد سعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ سقوط مبارك إلى توجيه عملية التحول الديمقراطي، بيد أنه كثيرا ما استجاب للتحديات بأساليب تذكر بالنظام القديم.
2. وبفضل تطلع الجمهور إلى الأمن والاستقرار الاقتصادي ولمكانة الجيش السامية في أعين الكثيرين، تمكن المجلس العسكري من الاحتفاظ بسلطات معتبرة إبان المدة الانتقالية واستطاع غالبا الالتفاف حول خصومه السياسيين. ومع ذلك فإن موقعه ومصالحه تواجه تحديات من العملية الديمقراطية. فمن المرجح أن تخضع المؤسسة العسكرية ذاتها في نهاية المطاف إلى المراقبة، رغم أن الكثير سيعتمد على الرئيس المختار.
3. وإن انسحاب الجيش من السياسة لا يعني مجرد انسحابه من الأضواء، الأمر الذي رغب به المجلس العسكري؛ بل إنه عملية تتطلب فصله فصلا كاملا عن الساحة السياسية وعدم التدخل في العملية البرلمانية والدستورية، مما يتطلب بدوره المساءلة والشفافية ويعني أن الجيش يجب ألا يكون فوق القانون.
4. أما الفشل في تحقيق انتقال سريع إلى الحكم المدني فلن يؤخر التقدم نحو مصر كاملة الديمقراطية وحسب، بل إنه سيزيد كذلك من الاستقطاب والصراع بين

[4] www.chathamhouse.org

الحرس القديم وبين مصر «الجديدة»، ليشتت الانتباه عن معالجة المطالب الاجتماعية والاقتصادية الملحة لغالبية المصريين.

وفيما يلي بعض ما جاء في التقرير:

المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية

مقدمة

إن إزاحة رئيس مصر لمدة تقارب الثلاثين عاما يوم 11 فبراير 2011 عبر ضغط الاحتجاجات الشعبية قد شكلت إحدى أهم تطورات مصر الفارقة في الآونة الأخيرة. وكان من أهم العوامل التي مكنت من إسقاط حسني مبارك الدور الذي لعبه وما زال يلعبه الجيش- وبالتحديد رتبه العليا– في صوغ السياسة المصرية.

وأمام الضغط الشعبي المتصاعد منذ 25 يناير 2011 والداعي لإنهاء نظام مبارك- دعوات رددتها في نهاية المطاف الولايات المتحدة نظرا للأعداد المتزايدة المطالبة بالتغيير في شوارع مصر– فقد تدخلت شخصيات رفيعة من الجيش لإجبار الرئيس على الاستقالة.

ورحب الثوار بحركة الجيش ضد مبارك وتفاوضوا معه بعد الاستقالة. وعزز المحتجون في البداية الفكرة القائلة بأن القوات المسلحة في جانب الشعب وأنه لا ينبغي لها أن تصادر ثقة الشعب في ضمانها السير السلس للمرحلة الانتقالية. وبدى كذلك أن الجيش مؤسسة الدولة الوحيدة المستعدة لتسيير البلاد مع غياب حكومة في الانتظار.

ويرى الجيش نفسه كحامي مصر، وما زال أغلب المصريين يرونه كذلك بالرغم من أن تلك الصورة تتلطخ على نحو متزايد. وتلوح بقوة في خطاب الجيش فكرة أن مصر كدولة في خطر. ومع غياب المؤسسات الديمقراطية فقد مال المصريون إلى احترام المؤسسة العسكرية واعتبارها حصنا للمجتمع.

بيد أن وزارة الداخلية وقوات الأمن والشرطة الحالية بمصر قد شكلت جميعها جزءا

من جهاز الدولة القوي القمعي إبان حكم مبارك، ويرغب المحتجون والأحزاب السياسية الجديدة برؤية إصلاحها. فلذا يستبعد أن يظل الجيش –ولعله أقوى ذراع للدولة– في منأى عن دعوات التغيير والشفافية.

أما الجمهور المصري والأحزاب السياسية المصرية فتعاني الانقسام في المواقف والأساليب التي ينبغي اتخاذها إزاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو هيئة من عشرين ضابطا رفيعا كانوا على صلة وثيقة بالنظام السابق. وقد كان المشير حسين طنطاوي بالتحديد زميلا مقربا لمبارك، وقد شغل منصب وزير الدفاع منذ عام 1991 وأصبح القائد العام للقوات المسلحة في عام 1995.

وعلاوة على ذلك، ستعتبر انتخابات الإعادة الرئاسية في شهر يونيو اختبارا حاسما لكيفية صوغ المجلس العسكري والأحزاب السياسية الرائدة لجدول الأعمال ولمدى حد صلاحيات المجلس العسكري الذي سيسعى إليه رئيس مصر المقبل. لكن الأمر الواضح هو التحدي الذي تعرضت إليه طبيعة العلاقات العسكرية المدنية وأنها قد تتغير في نهاية المطاف لمصلحة دولة مدنية. أما الأسئلة فهي عن الوقت المطلوب لذلك والاستراتيجيات التي سيجري اتباعها والتكلفة من حيث الاستقرار السياسي.

دور الجيش في سقوط مبارك

لقد خلق ميراث الانقلاب العسكري على الملك فاروق عام 1952 –والذي استهل ستين عاما من الدكتاتورية– الأسطورة القائلة بأن «الجيش والشعب واحد». وقد خلدتها خطب جمال عبد الناصر لتظهر من جديد في أوائل يناير في ميدان التحرير . ولقد شيدت هذه الفكرة على أساس أن أبناء وإخوة وأزواج المصريين العاديين هم من يكونون الجيش إذ (يجند إلزاميا جميع المصريين الذكور المتخرجين سنة واحدة وغير المتخرجين سنتين).

وقد عزز الأسطورة حرب 1973 التي عبر فيها الجيش المصري خط بارليف ليحطم فكرة أن الجيش الإسرائيلي لا يقهر وليستعيد بعض الكرامة التي خسرها في الهزيمة

المدمرة لعام 1976 . لكن الروايات الرسمية لا تذكر إلا القليل عن نجاح إسرائيل التالي في عام 1973حينما أحاطت بالجيش المصري الثالث. فالدعاية وحياكة الأساطير إلى جانب قاعدة الدعم المؤسساتية والجهاز الأمني قد أسهمت كثيرا في فرض قاعدة دعم للجيش وإبقائها.

وساعدت في ذلك حاجة كل من الرؤساء العسكريين الثلاثة بعد انقلاب 1952 إلى الاحتفال بانتصاراتهم وحقيقة أن الاضطهاد في دولة ما بعد الانقلاب قد نفذته الأجهزة الأمنية –ظاهريا على الأقل– وليس الجيش.

ومع ذلك فقد كان هناك تصور عام بأن قوة ومكانة الجيش كانت قد تضاءلت بالفعل إبان حكم مبارك، وخاصة في السنوات الأخيرة، وربما كان لهذا الازدراء المستشعر دور في المظالم التي أضمرها نحوه بعض العسكريين. ويضاف إلى ذلك سخطهم على قضية الاستخلاف. إذ بدى أن لفئة جديدة من رأسمالي المحسوبية ذوي العلاقة الوثيقة بابن مبارك الأصغر جمال تأثيرا على اتجاه مصر السياسي والاقتصادي أكبر من تأثير الحرس القديم للجيش. وثمة أدلة قولية تكفي للاقتراح بأن الجيش لم يكن راضيا عن النفوذ المتنامي لجمال مبارك وأنه خشي من التداعيات على موقعه إذا ما انتقلت السلطة إليه. فربما اعتبر الجيش من ناحية ما أن رحيل مبارك فرصة لاستعادة مركزه السابق. وبعد استلام المجلس للسلطة عقب استقالة مبارك، أشاد الجمهور بالجنود الذين اعتبر أنهم حموا المحتجين وكأنهم أبطال.

لقد احتفظ المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعديد من جوانب النظام لقد شكل الرئيس مبارك عبئا متزايدا على كامل هيكل السلطة المؤسساتية في مصر والمؤسسة العسكرية خاصة)جزئيا ربما لطول مدة حكمه، لكن الأرجح أن ذلك يعود أكثر إلى تزايد الفساد الذي رؤي أنه ينفع أسرته وأصدقاءه بدون خجل).

ومع كسب الاحتجاجات للزخم، ربما قرر الجيش أنه لم يعد بإمكانه دعم مبارك، وفي الوقت نفسه أدركت الإدارة الأمريكية كذلك أنه كان عبئا متزايدا عليها كحليف. وكان

من الجلي في ذروة الاحتجاجات أن أحداث ميدان التحرير قد بلغت كتلة حرجة، وربما خشيت قيادة الجيش كذلك الانقسام أو حتى الانشقاقات في جنود الصف إن لم تتدخل وتسمح باستمرار الانتفاضة الشعبية. فقد كان تدخلها المؤيد للشعب مدفوعا بالمصلحة الذاتية لاحتواء المدة الانتقالية والسيطرة عليها، وبذلك حافظت أيضا على مصلحة الولايات المتحدة.

وكان هذا التدخل في آخر المآل عاملا رئيسيا في تحقيق سقوط مبارك وحيويا في حماية موقع الجيش. فقد عجل كبار الضباط من رحيل الرئيس ومنحوا غطاء للانتفاضة الشعبية ليكسبوا مزيدا من الوقت والمساحة للمناورة. وعلاوة على ذلك، فإنهم بوضع أنفسهم في موقع السلطة تفادوا التحدي المباشر لهم كأنصار للنظام مقابل موجة معارضة متصاعدة.

وفي عرض للتضامن والقوة، ظهر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في اليوم السابق لاستقالة مبارك على التلفزيون الرسمي للإفادة بأنه موجود لحماية مصر خلال الأوقات العصيبة كما فعل منذ عام 1952 القديم القمعية بالرغم من خطوة رئيسية تمثلت في السماح بانتخابات ديمقراطية.

أما قانون الطوارئ المفروض منذ عام 1981 –والذي بدأ توسيعه خلال العام الماضي عقب الهجوم حرض الجيش عام 1952 على انقلاب ضد الملك وألغى الملكية الدستورية والأرستقراطية، وأعلن عن تأسيس جمهورية واستقلال السودان ونهاية الاحتلال البريطاني.

لقراءة التقرير كاملا اضغط الرابط التالي:

(alisalmi.com) المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديموقراطية – موقع الدكتور علي السلمي

6. المجلس الاستشاري (الأسباب، التكوين، الأهداف) [5]

في إطار الاهتمام بتدعيم فكرة المشاركة في إدارة شئون الدولة والاستفادة من الخبرات التي توجد في البلاد في الحكم، قام المجلس العسكري في أثناء إدارته للمرحلة الانتقالية بتشكيل مجلس استشاري له في الثامن من ديسمبر 2011؛ عقب قيام احتجاجات ومظاهرات واسعة في مصر، بداية من يوم السبت 19 نوفمبر، على إثر قيام قوات الشرطة المدنية والشرطة العسكرية باستعمال القوة لفض اعتصام في ميدان التحرير؛ مما أدى إلى إصابة أكثر من 500 شخص، وأدى إلى توافد العديد من المتظاهرين إلى ميدان التحرير للاحتجاج على الاستخدام غير المبرر والمفرط للقوة في فض الاعتصام. وقد تطورت هذه المواجهات في اليوم التالي (20 نوفمبر 2011)، بقيام الشرطة العسكرية والمدنية بإخلاء الميدان مرة ثانية بالقوة، وأدت إلى وقوع أكثر من 15 قتيلاً من المتظاهرين. وأدت صور هؤلاء الضحايا إلى تأجيج ما سماه البعض مجازًا بـ"موجة الثورة الثاني" .

وفي هذا السياق أعلن المجلس العسكري عن تشكيل مجلس استشاري للمشاركة في إدارة شئون البلاد، والذي ضم عددًا من الشخصيات، هم: المهندس أبو العلا ماضي، السيد أحمد خيري أبو اليزيد، الدكتور أحمد كمال أبو المجد، الدكتور السيد البدوي شحاتة، الدكتور حسن نافعة، الدكتور حنا جريس قلدس، السيد زياد محمد وفيق أحمد علي، السيد سامح عاشور، السيد شريف محمد زهران، الدكتور عبد العزيز حجازي، السيد أشرف عبد الغفور، الدكتور عبد الله المغازي، الدكتور عصام النظامي، السيد عماد عبد الغفور، السيد عمرو موسى، السيد لبيب السباعي، السيد محمد أسامة برهان، السيد محمد سلماوي، الدكتور محمد سليم العوا، السيد صلاح فضل، السيد محمد عبد المجيد سالم برغش، السيد محمد علي

[5] http://www.albawabhnews.com/21837#

الخولي، الدكتور محمد نور فرحات، الدكتور مصطفى كامل السيد، الدكتور معتز بالله عبد الفتاح، الدكتورة منار الشوربجي، السيد منصور حسن، الدكتورة نادية مصطفى، المهندس نجيب ساويرس، الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد" .

وقد حدد المجلس العسكري للمجلس العديد من الاختصاصات، يمكن رصدها فيما يلي:

اختصاصات المجلس :

يختص المجلس الاستشاري بإبداء الرأي فيما يتعلق بشئون البلاد ويهم الرأي العام من قضايا مطروحة على الساحة السياسية المصرية. ومن ثم اختصاصاته فيما يلي :

1. ما يعرض عليه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة من شئون البلاد .
2. مشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية إلى أن يتم انعقاد مجلسي الشعب والشورى. ويجب إبداء الرأي خلال أسبوع من تاريخ إرسال الموضوع إليه .
3. وللمجلس اقتراح ما يتراءى له من موضوعات أو وسائل التعامل مع ما قد ينشأ من أزمات أو أوضاع تمس المواطنين أيًّا كان مجالها .

- وفي أول اجتماع للمجلس الاستشاري (في 11 ديسمبر 2011)، تم انتخاب السيد منصور حسن رئيسًا للمجلس، والمهندس أبو العلا ماضي والسيد سامح عاشور نائبين. كما تم اختيار الدكتور محمد نور فرحات أمينًا عامًّا له،
- كما ناقش مشروع قانون انتخاب رئيس الجمهورية، والذي سيحال بعد مناقشة المجلس الاستشاري والحكومة له إلى المحكمة الدستورية العليا،
- كما ناقش مشروع قانون إجراءات انتخاب أو اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي ستضع الدستور .

كان من المقرر عقد اجتماع للمجلس الاستشاري مرة كل أسبوع، ومرة كل شهر على الأقل مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ لمناقشة ما قام به المجلس

الاستشاري من اقتراحات، وهل نفذت أم لا، إلى جانب مناقشة ما أصدره المجلس من قرارات أو إجراءات، وما سبق أن أصدره من بيانات .

عُقد أول اجتماع للمجلس الاستشاري بعد الاجتماع الأول الخاص بالأمور الإجرائية والتنظيمية في العمل، وهو اجتماع طارئ بشأن أحداث مجلس الوزراء في مساء يوم 16 ديسمبر 2011 في مركز إعداد القادة بالعجوزة، والذي قدم فيه تسعة أعضاء من المجلس الاستشاري استقالتهم؛ اعتراضًا على طريقة تعامل المجلس العسكري مع الأحداث، واستخدام القوة المفرطة من قبل الشرطة العسكرية والشرطة في فض الاعتصام في ميدان التحرير، وكان من بين الذين قدموا استقالاتهم كل من: الدكتور معتز بالله عبد الفتاح، والسيد أحمد خيري أبو اليزيد، والدكتورة نادية مصطفى، ومنار الشوربجي، وزياد علي، ولميب السباعي، وحسن نافعة، وشريف زهران، وحنا جرجس، فضلًا عن تقديم أبو العلا ماضي استقالته يوم 17 ديسمبر 2011 .

حضر الاجتماع نيابة عن المجلس العسكري كل من اللواء محمد العصار، عضو المجلس، واللواء محمد صابر، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة. وأكد منصور حسن أنهما «حضرا بناءً على طلبه الشخصي»، في حين تغيب عن الاجتماع عدد من أعضاء المجلس الاستشاري، منهم سامح عاشور، وعبد العزيز حجازي، والسيد البدوي، ونجيب ساويرس، ونيفين مسعد؛ لظروف سفرها، ومعتز عبد الفتاح، وأحمد خيري؛ لإعلانهما استقالتهما من المجلس، وأ.د. نادية مصطفى، التي سبق أن علقت عضويتها أيضًا .

وقد انتهى الاجتماع بإجماع أعضائه تعليق اجتماعات المجلس لحين استجابة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتوصياته، والتي تتمثل في: وقف العنف فورًا ضد المعتصمين، وإحالة المسئولين عن الأحداث لتحقيق فوري شفاف يرأسه قاضٍ من محكمة الاستئناف ينتدبه وزير العدل، اعتذار المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن أحداث العنف، وصرف مستحقات الشهداء ومصابي الثورة، والإفراج الفوري عن معتقلي هذه الأحداث وما سبقها، وإحالة المسئولين عن هذه الأحداث وما سبقها للتحقيق .

ونتيجة عدم تفعيل اللقاء الدوري والشهري بين المجلس الاستشاري والمجلس العسكري، وكذلك عدم عرض مشروعات القوانين على المجلس الاستشاري لمناقشتها والتي تعتبر أحد اختصاصاته، قدم أمين عام المجلس الاستشاري الدكتور محمد نور فرحات استقالته. خاصة بعد تراجع المجلس العسكري عن إصدار إعلان دستوري خاص بمعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وعقب ذلك قدم عدد من الأعضاء استقالاتهم، مثل الدكتور حسن نافعة، الذي قدم استقالته اعتراضًا على أسلوب إدارة المجلس العسكري لشئون البلاد، وتكرار الاعتداء على المتظاهرين .

ومن ثم تم دعوة عدد من الشخصيات العامة والمتخصصين، مثل الأستاذة سكينة فؤاد، الدكتور أسامة الغزالي حرب، ومنى مكرم عبيد، لعضوية المجلس الاستشاري بدلاً من الأعضاء المنسحبين، كما أصبح عبد الله المغازي أمينًا عامًّا للمجلس؛ خلفًا للدكتور محمد نور فرحات .

اجتمع المجلس العسكري مع المجلس الاستشاري اجتماعًا طارئًا في الرابع من يونيو 2012 لمناقشة الانتخابات الرئاسية، والجمعية التأسيسية لوضع الدستور، ومناقشة الأوضاع الراهنة والاعتصامات في مختلف ميادين مصر بعد الحكم في قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها الرئيس السابق حسني مبارك، ونجليه ورموز نظامه .

وقد انتهى الاجتماع إلى تعديل المادة 60 من الإعلان الدستوري بما يعطي الحق للمجلس تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، بعد اختيار الجمعية التأسيسية، يتم اختيار 20 شخصية عامة، يتم الاتفاق عليها، من أجل إكمال عدد أعضاء الجمعية التأسيسية، ويكون اختيارهم من النساء والشباب والأقباط، لضمان عدم الاستحواذ على الجمعية التأسيسية، وضمان استقلالها .

في ذات الإطار اجتمع المجلس العسكري مع المجلس الاستشاري وعدد من الخبراء القانونيين والدستوريين يوم 16 يونيو 2012 لبحث إصدار المجلس العسكري إعلانًا دستوريًّا مكملاً يتضمن تحديدًا واضحًا للصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية القادم وتحديد السلطة التشريعية .

من هنا نستطيع أن نعتبر تجربة الحوار بين المجلس الاستشاري والمجلس العسكري لم تكن ذات فعالية، حيث لم يقم المجلس بممارسة اختصاصاته كما كان منصوصًا عليه في قرار إنشائه، ولم يتم عقد الاجتماعات المشتركة بين المجلس العسكري والمجلس الاستشاري بصورة منتظمة كما كان مقررًا .

إن فكرة المجلس الاستشاري التي طرحتها السلطة الفعلية الحقيقية في البلاد . المجلس العسكري . تشير وبوضوح من التسمية إلى أن دور هذا المجلس هو تقديم الاستشارات والأفكار وبعض الحلول التي تساعد المجلس العسكري على إدارة شئون البلاد .

هذا النمط من المجالس الاستشارية ليس جديدًا في التجربة المصرية طيلة تطور نظام يوليو 1952، فبعضها كان أقرب إلى الديكور السياسي الشكلي لاستيعاب بعض الكوادر البيروقراطية في أجهزة الدولة الأمنية أو في الأجهزة البيروقراطية، أو من التكنوقراط أو العسكريين المتقاعدين. من ناحية أخرى بعض هذه الأشكال الاستشارية كانت تقدم محض استشارات غير ملزمة لرئيس الجمهورية، من قبيل المجالس القومية المتخصصة، التي انشأها الرئيس السابق محمد أنور السادات، واستمرت طيلة حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك حتى إلغائها بعد 25 يناير 2011 .

لم يكن هذا الشكل الاستشاري من المجالس مجديًا، وظل شكلانيًّا محضًا، لكن هناك أشكالاً استشارية أخرى كانت أكثر جدوى في إطار جهاز الدولة ذاته أو حول رئيس الجمهورية .

تجربة المجلس الاستشاري كانت أيضًا تدور في إطار السعي لمحاولة تخفيف وطأة الفشل، وعدم الخبرة السياسية أو الفنية للسلطة الفعلية في إطار إدارتها المتخبطة لشئون البلاد في المرحلة الانتقالية .

اتسم أداء المجلس العسكري بالتخبط والاعتماد على سياسة رد الفعل لسياسة الميادين/ الشوارع دون أن تكون هناك رؤية تنظيم تحثها سياسته وقراراته السياسية، بالإضافة إلى تأثير ضغوط وأدوار بعض الفاعلين الإقليميين والولايات المتحدة الأمريكية .

من ناحية أخرى لم يستطع المجلس الاستشاري أن ينهض بالأدوار الاستشارية التي نيطت به؛ لعديد من الاعتبارات، أولها طبيعة ونوعية واختصاصات أعضائه، وغلبة الطابع التكنوقراطي أو الديني أو الطائفي في تشكيله .من ثم غلبت الطبيعة الفنية على الطبيعة السياسية على غالب التشكيل؛ ومن ثم ضعف الأداء السياسي أو الفني، وغلب تأثير المجلس العسكري على بعض أعضائه .

يمكن القول أيضًا إن بعض أعضاء المجلس الاستشاري كانوا جزءًا من تأثيرات سياسة الميادين والشوارع؛ ومن ثم أثرت التباينات والتناقضات فيما بين أعضائه على عمل المجلس من ناحية، من ناحية أخرى كان المجلس العسكري يجري تفاهمات من الجانب الآخر مع بعض القوى الإسلامية السياسية على نحوٍ أثر على أداء المجلس الاستشاري، بل ودوره، وضعف تأثيره على الحالة السياسية المضطربة، أو على الأداء السياسي والتشريعي للمجلس العسكري .

ترتيبًا على ذلك لم يكن المجلس العسكري بعيدًا عن إطار لحالة حوارية مع أطراف يمثلون فواعل رئيسة على الساحة السياسية المصرية الجديدة بعد 25 يناير 2011، وإنما كان جزءًا من «الماكياج» السياسي حول السلطة الفعلية؛ ومن ثم بلا تأثير على القرارات والسياسات الفعلية .

https://youtu.be/t5DivlkNQlo

https://youtu.be/HbmTcrgoqrQ

https://youtu.be/dSmnDo2u95E

7. حقوق الإنسان في عهد المجلس العسكري[6]

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

متظاهر يعرض بعض فوارغ الرصاصات التي أطلقها الجيش أثناء اقتحامه ميدان التحرير يوم 9 أبريل 2011، وهو الاقتحام الذي تسبب في مقتل اثنين من المتظاهرين على الأقل وإصابة العشرات.

أثارت حقوق الإنسان في مصر في الفترة الانتقالية التي تلت خلع الرئيس محمد حسني مبارك في 11 فبراير 2011، عقب ثورة 25 يناير، والتي تولى فيها السلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة[1][2]، العديد من المخاوف والانتقادات. وفيما يلي جانب من الانتهاكات المنسوبة إلى المجلس العسكري.

محاكمة المدنيين عسكريًا – صور بعض المدنيين الذين اعتقلهم الجيش في 9 مارس 2011

في 15 مايو 2011، تجمعت أعداد كبيرة من المتظاهرين أمام السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، ولكن قوات الأمن وقوات الشرطة العسكرية استخدمت الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي[3]، متسببة في إصابة حوالي 353 متظاهراً وقبضت على 180 متظاهراً (من بينهم الناشطان مصعب الشامي وطارق شلبي)[4]، كما أصيب متظاهران على الأقل بالرصاص في الرأس والصدر. وقد خضع جميع

[6] https://ar.wikipedia.org/wiki/حقوق_الإنسان_في_عهد_المجلس_العسكري

المقبوض عليهم في تلك الأحداث للمحاكمة العسكرية ثم أطلق سراحهم فيما بعد، بعد الحكم عليهم بأحكام موقوفة التنفيذ.

وقد تعرض حوالي 5600 مدني للمحاكمة العسكرية خلال الشهور الأربعة الأولى لحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش[5]. ومن هؤلاء عمرو البحيري[6]، الذي ألقي القبض عليه أثناء قيام الشرطة العسكرية بتفريق اعتصام أمام مجلس الشعب بالقوة في 28 فبراير 2011[7]، ليحال إلى محاكمة عسكرية عاجلة. لم يحضرها أي محامين عن البحيري[8]. وقضت بسجنه خمس سنوات بتهمة البلطجة رغم شهادة العديد من شهود العيان بأنه لم يخالف القانون في شيء[9]. وقد أصدرت منظمة العفو الدولية في ذلك الحين مناشدة بإطلاق سراحه[6][10].

وفي مساء 28 يونيو 2011، وقعت اشتباكات في ميدان التحرير وقرب مبنى وزارة الداخلية بالقاهرة بين قوات الشرطة وبعض أسر ضحايا ثورة 25 يناير، واستمرت حتى ساعات مبكرة من صباح اليوم التالي، ليعقبها اعتقال عشوائي لعدد ممن وجدوا في المكان، من بينهم الطالب الجامعي والناشط لؤي نجاتي (20 سنة) الذي كان يغطى الأحداث وينقل ما يحدث على الأرض لمتابعيه على موقع تويتر، والذي ألقي القبض عليه في صباح 29 يونيو[11] وعرض . مع آخرين . على النيابة العسكرية التي أمرت. دون وجود محامين معه. بحبسه 15 يوماً على ذمة التحقيق بتهمة تكدير الأمن العام والتعدي على قوات الأمن أثناء تأدية عملها[12].

القتل

قام الجيش بإطلاق النار على رامي فخري[13] . وهو مهندس كهرباء في السابعة والعشرين من عمره[14] . عند نقطة تفتيش في منطقة غير معروفة على وجه

التحديد[15] في محافظة دمياط ليلقى حتفه متأثراً بجراحه. ووفقاً لرواية غير مؤكدة فإن فخري توقف بسيارته على مسافة قريبة من نقطة التفتيش بعد أن شاهد أمامه تبادل إطلاق نار بين الجيش وبين بعض الأشخاص، وعندما حاول أن يستدير عائداً بسيارته أطلقت عليه ثلاث رصاصات[15]. بينما ذكرت رواية أخرى أنه غادر الموقع الذي يعمل فيه قرب دمياط يوم الجمعة 13 مايو لحضور حفل زفاف، وفي طريق العودة في الساعة الواحدة صباحاً، قبل سريان حظر التجوال، أطلقت عليه النار من نقطة تفتيش عسكرية[13]. وقد نظمت أسرة رامي وأصدقاؤه وقفة بالشموع في 14 مايو 2011[16]، وأمر المشير محمد حسين طنطاوي . رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة . بإجراء تحقيق في الواقعة[17]، غير أنه لم تعلَن عن أي نتائج لذلك التحقيق[13].

الرقابة

ألقى الجيش القبض على كل من محمد فهمي (فنان الجرافيتي المعروف بجنزير) وعايدة الكاشف (مخرجة سينمائية) ونديم أمين (موسيقي وفنان تشكيلي)[18] أثناء وضعهم ملصقات تنتقد الشرطة العسكرية، ثم أطلق سراحهم في نفس اليوم[19]، وصرح محمد فهمي (المعروف على موقع تويتر باسم "جنزير"، والبالغ من العمر 29 عاماً) بعد دقائق من إطلاق سراحه: "لا أعرف لماذا أخذونا إلى النيابة العسكرية"[20]. ومن الناشطين الذين اعتقلوا بعد خلع مبارك مايكل نبيل سند[21]، وهو ناشط سياسي ومدون، أطلق في أبريل 2009 حملة مناهضة للتجنيد الإجباري، ورفض أن يجند إجبارياً لاعتراضه على هذا المبدأ، فتعرض للاعتقال على يد الشرطة العسكرية في 12 نوفمبر 2010، غير أنه أطلق سراحه بعد يومين، ثم أعفي نهائياً من الخدمة العسكرية لأسباب طبية. شارك سند في ثورة 25 يناير، وانتقد الحكم العسكري لمصر، الذي دام 6 عقود، واعتقل في 4 فبراير وعذب على يد الشرطة العسكرية، قبل أن يطلق سراحه بعد ثلاثة أيام. وفي حوالي العاشرة من مساء يوم 28 مارس 2011 قامت

الشرطة العسكرية باعتقاله مجدداً من منزل أسرته في منطقة عين شمس بالقاهرة. ولم يتمكن من الاتصال بشقيقه لإبلاغه عن اعتقاله إلا في اليوم التالي[22]. في 10 أبريل 2011 حكمت محكمة العاشر من رمضان العسكرية بمدينة نصر على سند بالحبس ثلاث سنوات بتهمة "الإساءة للقوات المسلحة" في تدوينة بعنوان "الجيش والشعب عمرهم ما كانوا إيد واحدة"[23]. وكان قبلها قد سجن في زنزانة انفرادية بسجن المرج، كما تعرض لتهديدات من بعض السجناء[24].

وفي 30 مايو 2011 استدعت النيابة العسكرية كلاً من المدون والناشط حسام الحملاوي، والمحاورة التلفزيونية ريم ماجد، والصحفي نبيل شرف الدين، بعد أن استضافت ريم ماجد حسام الحملاوي في برنامجها على قناة أون تي في "بلدنا بالمصري" وانتقد دور الشرطة العسكرية، محملاً اللواء حمدي بدين . قائد الشرطة العسكرية . مسؤولية تعذيب النشطاء[25]. ثم أطلق سراح الثلاثة بعد ما وصف بأنه "دردشة" مع النيابة العسكرية، وبعد أن طلبت النيابة العسكرية من الحملاوي أن يسلم تقارير عن انتهاكات الجيش إلى السلطات المختصة[26].

وفي 19 يونيو 2011 مثلت الصحفية والناشطة رشا عزب ورئيس تحرير جريدة الفجر عادل حمودة أمام النيابة العسكرية، بعد أن نشرت رشا عزب مقالاً في جريدة الفجر عن تفاصيل لقاء جمع بين أعضاء في المجلس العسكري الحاكم وبين ناشطين مناهضين للمحاكمات العسكرية[27]، وخرج كلاهما في نفس اليوم بعد التحقيق معهما.

التعذيب

في 9 مارس 2011 تعرض الطالب الجامعي والمغني المصري رامي عصام (23 عاماً) للاعتقال والتعذيب على يد الشرطة العسكرية[28]، بعد أن اقتحم الجيش ميدان التحرير دون سابق إنذار ليزيل خيام المعتصمين ويعتقل أكثر من 100

شخص من بينهم رامي عصام[29] . وقد قال رامي عصام إن رجالاً يرتدون ملابس الجيش اقتادوه إلى المتحف المصري، الذي كان قد تحول آنذاك إلى مقر أمني[29]، ثم قاموا بتعريته وتعذيبه[29]. وقال رامي عصام عقب الإفراج عنه إنهم جردوه من ثيابه وضربوه بالعصي والقضبان المعدنية والأسلاك والسياط، كما قال إنه تعرض للصعق بالكهرباء وأن أحد الجنود كان يقفز إلى أعلى ويدوس على وجهه[28]. ويذكر أن رامي عصام معروف كمطرب للثورة المصرية وقد أطلق أثناء الثورة عدة أغانٍ تهاجم حسني مبارك[29].

كشوف العذرية

ذاعت عدة تقارير عقب سقوط حسني مبارك عن تعرض مصريات معتقلات لاختبارات كشف العذرية بواسطة ضباط أو أطباء ذكور. وقد أكد العديد من الصحفيين والفتيات اللاتي تعرضن للاعتقال وقوع ذلك، وهو ما برره ضباط مصريون بأنه لتحديد ما إذا كانت الفتاة قد اغتُصبت أم لا[30][31][32][33][34][35]. وقد نفت القوات المسلحة في البداية حدوث ذلك[36]، غير أنها عادت فيما بعد وأقرت بحدوثه ووعدت بعدم تكرار ذلك مستقبلاً[37][38]. وقد أدانت منظمات حقوقية دولية (مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش)، بالإضافة إلى العديد من الناشطين والمواطنين المصريين، مثل هذه الممارسات[39][40][41][42]، ورأى المحتجون أن مثل هذا الإجراء علامة على أن سياسات المجلس العسكري تحتاج إلى المزيد من الإصلاح وأن المجلس العسكري غير جدير بالثقة[43][44][45].

وقد قامت إحدى هؤلاء المعتقلات برفع دعوى أمام محكمة القضاء الإداري ضد هذا الإجراء باعتباره مخالف للإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، وفي يوم 27 ديسمبر 2011 أمرت محكمة القضاء الإداري بوقف إجراءات كشف العذرية [46].

المخفين

رفع تقرير إلى الرئيس محمد مرسي من لجنة تقصي حقائق كلفت بالنظر في «ملف المفقودين في أحداث الثورة في مصر». وقد سربت بعض أوراق هذا التقرير ونشرتها الغارديان الإنجليزية، وتشير إلى تورط القوات المسلحة المصرية لاختفاء المفقودين بعد دخولهم سجون الشرطة العسكرية.[47]

https://youtu.be/zigQCfc97xc

8. مصر: محكمة تأمر بوقف اجراء كشف العذرية للفتيات المشاركات فى المظاهرات[7]

27 ديسمبر 2011

مظاهرة مناوئة للمجلس العسكري

مصدر الصورة BBC WORLD SERVICE

قضت محكمة القضاء الاداري فى مصر اليوم الثلاثاء بوقف اجراء كشف العذرية للفتيات المشاركات فى المظاهرات واحتجازهن فى السجن الحربي بقبولها الدعوة المقامة من سميرة ابراهيم فى هذا الشأن فى شقها العاجل، مع تأجيل الجزء الموضوعي الخاص بإلغاء قرار فحص سميرة في الماضي وتعويضها.

وفور النطق بالحكم هتف مئات النشطاء المساندين لسميرة، قبل أن ينطلقوا بمسيرة تضم المئات، بقيادة سميرة إبراهيم إلى ميدان التحرير للاحتفال بالحكم.

وحضر التظاهرة عدد كبير من النشطاء وعدد من الإسلاميين، كما ضمت قاعة المحكمة قبيل نظر الجلسة عددا من النشطاء منهم أحمد حرارة الذي فقد عينيه إحداهما فى 28 يناير والأخرى فى احداث محمد محمود 18 فبراير.

[7] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/12/111224_egypt_virginity_tests.shtml

وتتعلق الدعوى بالقضية التي رفعها محامون من مركز هشام مبارك للقانون ومركز النديم لتأهيل ضحايا التعذيب والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ضد إجراء كشف العذرية لـ 18 فتاة في أحداث فض اعتصام التحرير في 9 مارس الماضي، في السجن الحربي، قبل أن يتم إطلاق سراحهن بعدها بأربعة أيام.

وأكدت مذكرة الادعاء أن هذا الكشف مخالف للإعلان الدستوري الذي أكد على المساواة بين المواطنين وحق أي مواطن يقبض عليه في معاملة تحفظ كرامته وعدم إيذائه بدنيا أو معنويا، وأن ما تقوم به القوات المسلحة يعد انتهاكا لسلامة الجسد والحق في التعبير ومخالفا للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على أشكال التميز ضد المرأة.

كما أكدت الدعوى أن الكشف على عذرية المتظاهرات مخالف أيضا لقانون القضاء العسكري وقانون تنظيم السجون الذي لم تنص من قريب أو بعيد على إخضاع المودعين بالسجون لفحوص إجبارية وخصوصا كشوف العذرية.